الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ : ١٩٧٥/٥/١٣

ثورة ١٥ مايو هزمنا الهزيمة

فى ذكرى ثوره التصحيح التى قادها الرئيس أنور السادات فى ١٥ مايو .. فانه يهمنى فى هذه المناسبة ان أعرض بعض التحليلات للمعانى التى تضمنها هذا التغيير .. وليس هذا التغير فقط من أجل تنحية مراكز القوى التى حاولت الابقاء على قبضتها غير المشروعه على مقدرات الشعب .. ولكنه يعنى اكثر من ذلك .. يعنى تغييرا جوهريا فى اسلوب القيادة السياسيه فى مصر .. وتصحيحا لمسار ثوره ٢٣ يوليو لكيلا تتحول الاشتراكية التى تضمنتها مبادىء ثورة ٢٣ الى امتيازات لطبقة أو قلاع تسلط .

لقد فهم الشعب كله ذلك ووقف بجانب انور السادات فى ثور التصحيح واثبت انه يفرق بين جوهر تجربتنا الثورية .. وبين قلة كانت تحاول ان تجمد التجربة وتحرمه حقها فى التطور.. بل وتحرم الشعب من حقه فى الحياة .. ولتبقى عليه الوصايه تارة باسم مكاسب الثورة وتارة باسم الظروف التى فرضتها النكسة .. فلم يكن سقوط مراكز القوى هو الهدف ولكنه كان وسيلة للتعبير عن نقطة تحول .

وكما ذكرت فى بدايه حديثى .. اذا حاولنا تحليلا موضوعيا لهذا التحول فاننا نجد انه يتمثل عدة امور :

● اولها: سيادة القانون .. بما تضمنته من كفالة حريه المواطن فى التعبير عن رايه .. وبما تتكفله أيضا من أمن المواطن الامر الذى افتقرنا اليه حينا نتيجه لتسلط الاجهزة قبل ١٥ مايو على جموع الشعب وعلى طريقة تفكيره .

● ثانيها : اقامة دولة المؤسسات .. وانى اذكر عندما نادى الرئيس انور السادات بدولة المؤسسات لاول مرة كان المعنى غير مفهوم تماما لدى عامة الناس او دعنى اقول انه ربما كان المعنى مفهوما ولكن كان الشك قائما حول مدى تطبيق هذا المعنى .. وكان الشعب بطبيعته الحضارية يقارن فى ذلك الوقت بين شعار يرفع .. وشعار يطبق .. لذلك وقف الشعب وقفة المترقب ويساءل : هل هذا مجرد شعار جديد ام هو تفكير فى تغيير يؤدى فعلا الى ان يملك الشعب زمام الامر بنفسه .

ارادة القيادة

ولم يكن تطبيق شعار دولة المؤسسات بالامر الهين .. فقد كانت هناك مؤسسات سابقه ولكنها لم

تمارس دورها .. وكانت حاضنه لمراكز القوى تتصرف فيها كيفما تشاء .. ومن هنا كان مصدر الشك لدى الشعب ولكن التطبيق الذى لم كان واضحا فيه ان القياده السياسية فى مصر تعنى فعلا .. ان تأخذ المؤسسات دورها .. وكلنا يذكر الخطوات التدريجيه التى اتخذت لكى تمارس هذه المؤسسات دورها .. وانا أذكر عندما كنت امينا اول للجنة المركزية .. وفى حطابى الاول الذى قلت فيه بالحرف الواحد ..

((اننى اشعر ان قنوات التنظيم السياسى لا تتسع للتفاعل مع الجماهير ..)) واذكر فى نفس الفترة عندما بدانا فى دراسه تطوير الاتحاد الاشتراكى اننا لم نستقل برأى لفئه قليله بل كونا اللجان التسع التى جمعت مئات مختلفة واراء مختلفة . ولم نضق برأى فى اثناء المناقشات رغم تباين الآراء فى اللجان التسع .. ما معنى ذلك !! ليس معناه تطويرا فقط فى اسلوب عمل الاتحاد الاشتراكى .. بل معناه بمعنه لاكثر من ذلك .. هو ان يكون هذا التطوير نتيجه لبحث مجموعة تمثل طوائف معينة : فيادات مهنيه - عماليه - طلابية - فلاحين . وبالتالى تؤثر هذه المجموعة فى التطوير وفى المؤسسات السياسية فى الاتحاد الاشتراكى .. وقد اجتمع الرئيس السادات باللجان التسع اكثر من مرة .. واجتمع على اثر انتهائها من التطوير مع اللجنة المركزية . ويكون الرئيس السادات بذلك قد اثبت انه يريد فعلا تطويرا فى المؤسسات السياسية للدولة ويكون قد اثبت ان الشعار الذى رفعه بعد ازالة مراكز القوى مباشرة .. هو شعار يود ان يراه منفذا .

● الامر الثالث : ان الرئيس السادات فى خطاباته بعد ١٥ مايو امام مجلس الشعب كان يذكر دائما انه يجب ان تكون الحرية مكفولة داخل المجلس للقيام بدوره فى الرقابه والتشريع . بل لو رجعنا الى تصريحات الرئيس بعد ١٥ مايو عندما كان يوضح للسلطه التنفيذية دورها .. كان يؤكد على تطبيق شعار الحرية والديمقراطية .. وهكذا نرى فى كلماته سواء امام المجلس .. او الحكومة .. أو فيما اشرت اليه عند تطوير الاتحاد الاشتراكى .. ان القيادة السياسيه جادة فعلا فى تطبيق شعار الحريه والديمقراطية .. والامن لكل مواطن .. وهو الشعار الذى رفعه الرئيس انور السادات فى ١٥ مايو ٧٠

منذ ١٥ مايو

وتعال نتذكر معا من بعد ١٥ مايو الى اليوم .. ونتساءل : هل قبض على احد دون حكم من القانون .. هل اهدرت كرامة انسان فى عهد السادات .. وهل اطمان المواطن فى هذه الفترة الى ان يقول ما يريد فى حدود القانون والدستور ؟ .. ودعنا نتكلم عن مجلس الشعب قليلا لنستشهد بما حدث ويحدث فى اجتماعاته فى هذه الدورة . لا اتصور انه يوجد انسان يمكن ان ينكر أن مجلس الشعب قد مارس عمله بحرية .. بديمقراطية .. واذكر بعد تشرفى بانتخابى رئيسا لهذا المجلس اننى أعلنت ان هذه الدوره ستكون دورة برلمانيه واضحة المعالم .. فى النقاش الصحيح .. وأن المجلس سيمارس رسالته كمؤسسه تشريعية . واعتقد ان المجلس قد فعل ذلك .

بل ودعنى اذهب الى مرحلة اخرى .. مرحلة اعداد الدستور الذى نص فيه، ولاول مرة ، ان رئيس الجمهورية لا يستطيع حل المجلس بقرار منه .. بل اذا اراد رئيس الجمهورية ان يحل مجلس الشعب فيجب ان يكون باستفتاء عام ..

دعنا نحلل هذه الماده قليلا . انها تعنى ان هذا الدستور يكفل كيان المؤسسة التشريعيه ويعنى من ناحيه اخرى ان القياده السياسيه التى قدمت الدستور للاستفتاء الشعبى ، تعنى أن الشعار الذى رفع لقيام دوله المؤسسات هو شعار .. رفع ليطبق والامثله كثيره .. ولكننى لا اود ان استفيض فى ذكرها .. فقط ابين ان محصله ذلك كله ادت الى نتائجها الطيبه .. فلقد مرت علينا سنوات واجهنا فيها ظروفا عصيبه .. نواجه فيها الرئيس انور السادات امتحانات أصعب تحمل عبئها سواء على المستوى الداخلى او الخارجى.

وكان الشعب المصرى قد وثق بنفسه وامن على يومه وغده .. فتخطى هذه الصعوبات بشجاعة حتى وصلنا الى يوم من امجد ايام تاريخنا يوم ٦ اكتوبر العظيم الذى حققت فيه مصر والامه العربيه هذا الانجاز الهائل وفى ٦ ساعات فقط قامت قواتنا المسلحه ببطولات غيرت وجه التاريخ .. وهزمنا الهزيمة .. واثبتنا للعالم مدى صلابة ارادتنا الوطنية .. وحرصنا على استقلال هذه الارادة مهما كان الثمن .

على الطريق الصحيح

نستخلص من هذا كله ان ثورة التصحيح قد وضعت المواطن على الطريق الصحيح .. ان هذا الجندى الذى حارب بشجاعة فى ١٩٧٣ هو نفس الجندى الذى حارب فى ١٩٦٧، ولك ان تقيس وتقارن الفارق بين هذا الجندى .. وذاك .. حقيقه ان مصر اخذت درسا استفادت فيه من هزيمه ١٩٦٧ .. وحقيقى ايضا ان الجيش قد درب .. وان الامور اخذت بجدية اكثر .. ولكن فوق كل هذا وذاك يجب ان نقول ان المواطن قد اطمان على نفسه .. على مصيره .. واصبح يدافع عن حريته .. اننا لا نستطيع أن نخلق مواطنا شجاعا قويا مؤمنا .. الا فى ظل الحرية واعنى بالحرية هنا .. ليس الحرية السياسية فقط .. بل وحرية لقمة العيش .. فهناك ارتباط وثيق بين الحريتين .

الدستور .. وسيادة القانون

واذا كنا نحتفل اليوم بذكرى هذه الثوره التصحيحيه عبر سنوات اربع هى سنوات قليله فى عمر الشعوب . ولكنها كما ذكرت كانت عظيمة فى نتائجها وآثارها وابعادها .. ولنرجع الى الدستور مرة ثانيه لنجد أنه قد افرد بابا خاصا لسيادة القانون .. وجعله اساسا للحكم فى الدوله واورد مجموعة من الضمانات الهامه مثل كفاله المواطن فى ان يلجأ الى قاضيه الطبيعى .. وكذلك جاء الدستور ليجعل من الاعتداء على الحرية جريمه لا تسقط الدعوى الجنائية عنها بالتقادم .. وعندما نص الدستور على وجوب أن يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى تسجيلا لما قاله الرئيس انور السادات من انه يريد ان يضع خطا فاصلا ودقيقا وحازما بين السلطة بمضمون اجتماعى وبين السلطه تسمعا على الناس وتصنتا ودسا وتجسسا وسجنا واعتقالا .

وكانت هذه المبادىء الرائعة فى حاجة الى تشريع يقننها ويضعها موضع التطبيق .. وحينما نص الدستور ايضا على كفالة حق التقاضى وعدم جواز فصل الموظفين بغير الطريق التاديبى .. وعلى كفالة استقلال القضاء .. واستقلال الجامعات .. كان وراء هذه القوانين تجربة اليمة تعرضت لها البلاد .. وتعرضت فيها هذه القيم لهزات عنيفة .. وربما كان

تعبير الرئيس السادات ذلك التعبير البسيط لاخلاق الريف عندما قال : ((دعونا نعود الى أخلاق القرية)) ، هذا التعبير يعنى امورا كثيرة .. ان نكون ارادتنا من هنا من ارضنا .. ان تكون تعاليدنا من حيث التعاون ومن حيث التكافل الاجتماعى هى اصل المعاملات بيننا وان يكون فوق ذلك كله ايماننا بالله وبالوطن .. كل هذه المعانى يمكن أن يتضمنها هذا المعنى البسيط الذى قاله الرئيس اكثر من مرة .

لا .. حقد

وعندما يقول الرئيس السادات : دعونا نبتعد عن الحقد فان هذا ايضا يعنى الكثير .. يعنى مثلا انك يجب ان تعمل كى تنجح وان على غيرك اذا اراد ان يتشابه بك فوسيلة ذلك هى العمل بالقدر الذى تعمله او باكثر منه .. وليس وسيلة النجاح هى ان تحقد على من هو اكثر منك كفاءة .. او اكثر منك جلدا .. واخلاصا فى العمل .. بل يعنى اكثر من ذلك .. يعنى انك قبل ان تحقد يجب ان تحاسب نفسك : ماذا فعلت لوطنك .. وماذا قدمت له .. والحقد رذيله ولن توصل الحاقد ولكنها تعطل سير عجله العمل سواء كان ذلك اندفاعا اقتصاديا او سياسيا . والمثل الشعبى يقول : ان البانى طالع والفاحت نازل .. انه مثل قادم من الريف ولكنه يعبر تعبيرا سليما عن المعانى التى يقولها الرئيس السادات

الجلسة التاريخية

لقد لمست نوره التصحيح انعكاساتها واثارها على نواحى الاقتصاد .. وسياستنا الخارجية .. وثبتت سياسة الانفتاح الاقتصادى على كل دول العالم شرقيه او غربية .. حقيقة لم تؤد سياسه الانفتاح الى ما تتصوره ولكن يجب أن نكون منصفين لكى نقول ان خطاب الرئيس السادات عند تكليفه الحكومة الجديدة .. قد اشار الى هذه النقطة .. وتضمنها بيان الحكومة .

وقبل أن تنتهى كلمتى هذه .. فاننا ونحن نحتفل بذكرى ١٥ مايو ، يجب ان نذكر مجلس الشعب فى جلسته التى اسقط فيه رئيسه والوزيرين و ١٥ عضوا من اعضائه ..

وقبل أن أنتهى ايضا فاننى اود لو كان المجال أكثر اتساعا لنتكلم عن تأثير ١٥ مايو فى السياسة الخارجية ولكنى اود ان أقول : اقراوا الصحف والمجلات الاجنبية الصادرة اخيرا .. واخرها مجله التايم الامريكية التى اشارت الى تغيير جوهرى فى الراى العام الامريكى بالنسبة لاسرائيل .. بل انظر الى عدد وزراء الخارجيه الذين زاروا مصر .. والى تحرك الرئيس السادات الاخير فى ايران والسعودية .. وتحركه مع الدول العربيه ولقائه القادم مع الرئيس فورد .. اليس هذا تغييرا جوهريا سواء على المستوى العربى او العالمى .. وهل كان يتحقق ذلك .. بل وهل كان يتحقق ٦ اكتوبر الا نتيجة للحرية .. حريه المواطن فى امنة وفى رزقه .

هذه هى المعانى التى اردت قولها بالنسبة لهذه الذكرى . انها تضمنت بداية فى ١٥ مايو ، لتستكمل فى قيام المؤسسات الدستورية بدورها .